تستقبل «الوسط» رسائل ومقالات القراء الواردة إليها وتنشرها في «كشكول» أو صفحات أخرى مع الاحتفاظ بحق تحرير وتعديل المواد قبل نشرها بما يتلاءم مع ضوابط وأسلوب الكتابة المعتمدة لديها.
للمراسلة: كشكول، صحيفة الوسط، ص.ب 31110، المنامة، مملكة البحرين فاكس 17596900 - البريد الإلكتروني letters@alwasatnews.com
الوسط
www.alwasatnews.com

آثار الشروخ البائنة على جدارن المنزل وكذلك السقف الخشبي الواضح للعيان سواء من الحمام أو غرفة المعيشة

أحدهم تلقى وعوداً بتوظيفه في الداخلية من كبار المسئولين ومازال يترقب...

3 عاطلين عن العمل يقطنون مع أمهم الأرملة في بيت «آيل» بعالي

□ الحالة الاجتماعية التي سأدونها تلخص وضع 3 اخوة عاطلين عن العمل تتراوح اعمارهم بين 23 و 29، أكبرهم تلقى وعودا من ديوان احد كبار المسئولين في الدولة وقد ادرج اسمه ضمن الفئة الموعودة بالتوظيف للعمل في وزارة الداخلية منذ امد بعيد ولكن حتى هذه اليوم لم يتحقق تلك الوعود، وأوسطهم متزوج لكنه حاليا مفصول من عمله من احدى الشركات الخاصة واصغرهم وللأسف الشديد خريج جامعي عاطل متخصص في تقنية المعلومات ...وقد اثر الوضع الاجتماعي لـ 3 الاخوة وانعكست حالة البطالة التي تلف مصيرهم على نفسية والدتهم الارملة التي تشاهد وتراقب بأم عينها أحوال فلذات أكبادها وهم يجاهدون ويصارعون الحياة بما ملكوا من عتاد وقوة لكن العبرة هي في الجيوب الخاوية والفارغة التي لن تضمن لهم الحياة الكريمة والعزيزة!.

هؤلاء الأخوة ورغم ضنك المعيشة والحياة يقطنون منزلاً آيلًا للسقوط يقع في منطقة اسكان عالي وقد أدرج طلبهم ضمن فئة البيوت الآيلة للسقوط تحت طلب رقمه (22/366) في عهدة مجلس بلدي المنطقة الوسطى، ولكن حتى هذه اللحظة لم يلح امل الانفراج بإخلاء منزلهم بغية الشروع في هدمه المرتقب منذ العام 2008، وذلك لدواعي الأزمة المالية وشح الموازنة التي تذرعت بها وزارة «البلديات» وهو السبب الرئيسي الذي يقف وراء تأخير الشروع في هدم منزلنا الذي نعيش تحت سقفه ونستظل بظلاله رغم تحملنا لمآسي بنيته التحتية سواء كان من المطبخ المتهالك أو الحمام المهترئ او جدارنه المتشققة والمشروخة ..لم نقف مكتوفي الأيدي ولكننا ولأننا اخوة عاطلون عن العمل فليس باليد حيلة سوى الانتظار ولجم صبرنا حتى يحين دورنا لطلبنا المدرج تحت قائمة الانتظار في مشروع البيوت الآيلة.

وفوق ذلك كله فإننا تحملنا على كاهلنا رغم ضيم العيش ديون علاج والدنا المرحوم الذي توفي نتيجة تفاقم اصابته بمرض السكر الذي أخذ ينهش ويقضم بعض اطرافه ليتسبب في قطع وبتر رجله اليمنى فيما كانت القدم اليسرى قد بترت اصابعها كذلك، الا انه في نهاية المطاف توفي عن عمر يناهز الـ 70 عاما ..جل عمره قضاه في العمل بإحدى المؤسسات الخاصة التي اجحفت حقة وهضمت نصيبه ولم تمنحه كافة حقوقه من التأمينات الاجتماعية خلال فترة مكوثة لتلقي العلاج في المستشفى حتى هذا اليوم.

كل ما ننشده نحن الاخوه كي نرد الجميل لوالدتنا والوفاء بخدمتها طوال حياتنا ان نعيد لها الامل بالحصول على فرصة للعمل، خاصة أن احدنا قد نال وعودا سابقة صادرة من ديوان احد كبار المسئولين في الدولة بالتوظيف في وزارة الداخلية رغم محاولة أحد النواب بشكل مستمر بإرسال خطابات رسمية بمعرفة ما آل إليه موضوع توظيفي إلا أنه لم ينل شيئاً من ذلك، وكلما حاولنا الاتصال مرارا وتكرار يكون الجواب (إما الصد وإغلاق السماعة في وجهي من قبل الوزارة المعنية او أن خط الهاتف دائما يكون مشغولا ولا من مجيب؟!... كل ما ارتجيه هو اعادة رمق الحياة الى هذه الأسرة المنكوبة وأفرادها العاطلين عن العمل بوظيفة تحفظ لهم كرامتهم من ضباب الأيام الغابرة.

(الاسم والعنوان لدى المحرر)

«الإسكان» تمهل متقاعداً مع عائلته أسبوعاً ليخلي شقة في السنابس

□ إلى المعنيين في وزارة الإسكان.

أنا أحد المواطنين، شق لنفسه طريقاً كبيراً من الأهوال والعذاب معكم بدءاً من تاريخ 1986 وحتى تاريخ هذا اليوم من العام 2010 والذي دعته الحاجة إلى أن يطرق باب مساعدتكم لعل وعسى أن ينال ما يصبو إليه ويطمح الوصول إليه بعدما أوصدت في وجهه كل أبواب الرحمة والفرج...فأنا قبل كل شيء مواطن لهذا الوطن الحبيب، وقد كفل لي كثيراً من الحقوق التي تجعلني أشعر بالرضا والقبول النفسي عن واقعي وواقع أطفالي الذين أعيلهم ويقطنون تحت رعايتي ومسئوليتي بالإضافة إلى أمهم...فأول قطرات الغيث التي استغثت بها لأجل الانتفاع بإحدى خدماتكم التي تقدمونها إلى المواطنين وتيسّرون عليهم سبل العيش وضنك الحياة من خلالها هو الطلب الذي تقدمت به في العام 1986 نوعه وحدة سكنية الذي سرعان ما أقدمت على تحويله وتبديله إلى قسيمة سكنية في العام 1987...

وبعد مضي فترة طويلة تناهز عدة سنوات حتى جاء أحد من الذين يبشرني بخبر مفاده أنه لطالما الوزارة يصعب عليها توفير قسائم إبّان تلك الفترة فإن لزم عليّ تغيير الطلب وتحويله من قسيمة 87 إلى قرض بناء وقد تعهد لي بمنحني قيمة قرض 40 ألف دينار لكن الصاعقة كانت وقتما استلمت القرض بتاريخ 2005 وقيمته أقل من المتوقع وفي حدود 21 ألف فقط، وجدته مبلغاً غير مجدي فرفضته ولأنني أعيش آنذاك في بيت إيجار كائن في مدينة حمد قام المؤجر باتخاذ قرار فردي ينمّ عن طمعه في تكديس أكبر قدر من الأموال والثروة وقام برفع تسعيرة وقيمة الإيجارات مما اضطرني على رفض هذا القرار ودفع قيمة إيجار أعلى، ودعا بالمؤجر أن يتخذ قراراً صادراً من المحكمة يجبرني بقوة القانون إما الدفع أو إخلاء المنزل... مما دعاني إلى إخلاء السكن والخروج بمعية عائلتي والقبول على مضض في السكن بمعية (أخ زوجتي) في شقة إسكانية كائنة في السنابس، الأخير (أخ زوجتي) قد هجر الشقة بحكم أنه انتقل إلى العيش تحت أحضان بيته الملك الخاص منذ فترة قصيرة...غير أن الوضع الاجتماعي المزري قد أجبرني إلى قبول بفكرة الإقامة تحت أحضان هذه الشقة الإسكانية إلا أن المشكلة التي أنا بصدد إثارتها هو ملاحقتي من قبل وزارة الإسكان التي تطالبني على مضض بالخروج وإخلاء الشقة بقوة القانون في القريب العاجل على أكثر من صعيد سواء عبر رسائل الإنذارات أو الاتصالات التي ترد نحو أخ زوجتي وآخرها كان إنذار يلزمني بإخلاء الشقة في غضون أسبوع واحد فقط وإلا سيتم رمي كل أغراضي خارج الشقة نحو الشارع... بالله عليكم ماذا أعمل وأنا مواطن متقاعد أتقاضى راتب لا يتجاوز 141 ديناراً وأعيل في الوقت ذاته نحو 4 أفراد هم زوجتي و3 أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 4 إلى 16 عاماً وجميعهم في مراحل دراسية هم أحوج إلى مكان يشعرون نحوه بالاستقرار ويمنحون لحياتهم الراحة والأمان والاستقرار، لا أن يضحي مصيرهم بين قاب وقوسين من الطرد والتهجير في أي لحظة خاصة أن طاقتي المادية قد تعجز عن استيعاب حجم إيجارات مكلفة وباهظة لا تستوعب حجم جيبي بل وتقصم ظهري...

حكايتي هذه لم تنتهِ عند هذا الحد بل بما أنني قد رفضت قرض البناء سلفاً حاولت جاهداً أن أتقدم بخدمة إسكانية أخرى جديدة إلا أنهم رفضوا ذلك بحجة أن عمري البيولوجي قد تجاوز السن القانوني مما دفعني إلى أن أتدخل عن طريق القضاء والمحاكم لتسنح لي فرصة الانتفاع بخدمة إسكانية – ولله الحمد – تكللت المحاولات بالنجاح وقد سجلت خلال فترة حديثة طلب يعود للعام 2008 لوحدة سكنية وكذلك إلى شقة...كل ما أسعى إلى إيصاله إلى الجهات المعنية في وزارة الإسكان هو منحي فرصة وأمل الاستقرار بمعية أولادي في حضن هذه الشقة الإسكانية خاصة أنني من الذين شقوا عباب الطريق بما فيه من عقبات... ألا يحق لي جزاء ذلك الانتفاع بهذه الشقة الإسكانية كفترة مؤقتة لحين ما أحصل على مبتغاي من الوحدة الإسكانية... فهل جزاء الصبر والانتظار هو الصفح ومنحنا فرصة أخرى أم الطرد الذي بات يهددني ويقضّ مضجع راحتي بين كل ساعة ودقيقة وثانية وبات مصيرنا على المحك.

(الاسم والعنوان لدى المحرر)

سعيد محمد
saeed.mohd@alwasatnews.com

السعودية والبحرين: نحو ترسيخ الرؤية المنهجية

□ بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، مقومات ومشتركات لها خصوصيتها بين البلدين بدرجة خاصة تختلف عن سائر دول مجلس التعاون الأخرى تاريخياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، ما يمكن وصفه بأنه علاقة تجاوزت الحدود الجغرافية وبلغت مبلغاً – يمكن وصفه أيضاً – بأنه جمع المملكتين في وطن واحد، على رغم التطلعات الكثيرة لدى أبناء البلدين لإزالة ما هو قائم من معوقات على الصعيد الاقتصادي وكذلك على صعيد بعض المعاملات الإجرائية القابلة للتيسير.

زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية إلى البحرين اليوم ونزوله ضيفاً كبيراً على جلالة عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة وعلى شعب البحرين الكريم، ستفتح آفاقاً أوسع لتدعيم هذه العلاقة، وخصوصاً أن العمق الإستراتيجي المهم الذي تمثله السعودية والبحرين في منطقة الشرق الأوسط والعالم، لا يقتصر على العلاقات الثنائية فحسب، فهناك الكثير من الملفات الإقليمية المهمة التي تتطلب توحيد الجهود وفقاً لحكمة العاهلين، وحرصهما على مسيرة دول مجلس التعاون والمنطقة العربية.

إن حساسية القضايا المشتركة في هذه المنطقة، والمرور بتحولات مقلقة على صعيد الأمن الإستراتيجي أولاً، ومستقبل اقتصاديات المنطقة ثانياً، ألقت بظلالها على الداخل الخليجي، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بالقضية الفلسطينية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وملفات إيران والعراق ولبنان وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية، ليس في البحرين والسعودية فحسب، بل في كل دول مجلس التعاون والدول العربية، وما برز خلال العقدين الماضيين من الزمن على الأقل، من مخاطر داخلية عنوانها الطائفية والإرهاب والخطاب الديني والإعلامي المدمر... كل ذلك يستوجب خطة عمل مشتركة وحازمة لمنع تجاوزها حدودها الحالية والتي لا يستهان بخطورتها.

ومن وجهة نظري المتواضعة، فإن أهمية الملفات السالفة الذكر، لا يمكن أن تكون أهم من إصلاح الداخل الخليجي أولاً، ولعل البداية، بشارة خير بلقاء العاهلين عبدالله وحمد، نحو ترسيخ رؤية منهجية تعيد تأسيس (المواطنة والوطنية) على الصعيدين الوطني والخليجي للتحصن ضد مخاطر تلك الملفات، ذلك أن تقديم وطنية أبناء الوطن الواحد بمختلف مذاهبهم واتجاهاتهم وأعراقهم، هي اللبنة الأساسية للانطلاق نحو معالجة القضايا الأخرى، فلا يمكن أن يكتمل بناء البيت الواحد وسط انفلات خطاب التناحر والتأجيج والمساس بالأمن الوطني، وليس لذلك المنهج من رادع إلا بوجود قرار سياسي يقدم المصلحة العليا بناءً على المواطنة والوطنية الخالصة من شوائب الطائفية والإرهاب والتآمر. السعودية والبحرين، لديهما هذا التوجه، فهنا في بلادنا، لدينا مشروع إصلاحي أطلقه جلالة العاهل، وهذا المشروع لا يمكن أن يجمد في حدود زمنية ولا بأس من العودة إلى أساسه والعمل وفق متطلبات كل مرحلة، وفي السعودية، برزت تجربة الحوار الوطني التي انطلقت في شهر يونيو/ حزيران من العام 2003 بمبادرة من جلالة الملك عبدالله، وكان أول محاورها: الوحدة الوطنية، ثم انتقل الحوار إلى محور آخر هو: «الغلو والاعتدال: رؤية منهجية شاملة»، أسست لمعالجة قضايا كالعنف والإرهاب والتطرف، والدعوة إلى الوسطية والتسامح باعتبارها المنقذ من المخاطر التي تهدد استقرار الداخل.

هذه زيارة تاريخية كبيرة ومهمة... الآمال والتطلعات أيضاً كبيرةً ومهمة، أما حكمة القائدين، فهي البوابة التي يمكن أن ننتقل من خلالها إلى صورة جديدة ترسم واجهة المستقبل.

أداء طاعيه

بلدية «الجنوبية» حريصة على تطوير خدماتها في بلاج الجزائر

□ بالإشارة إلى المقال المنشور في صفحة كشكول العدد 2769 بتاريخ 6 أبريل/ نيسان 2010 بعنوان «من يجد لنا حلا للمخالفات الموجودة في بلاج الجزائر؟»، نفيدكم بالرد الآتي: إن بلدية المنطقة الجنوبية تعمل بشكل مستمر على تطوير خدماتها في بلاج الجزائر، وخصوصاً في منطقة الشاليهات التي تحدث عنها المقال المشار إليه، وهو ما نوضحه في النقاط الآتية:

– إن عدم السماح بدخول الدراجات النارية لمنطقة الشاليهات راجع إلى حرص البلدية والجهات المختصة على سلامة المنتفعين ومرتادي المنطقة، فضلاً عن تجنب إزعاجهم لما تتسم به بعض أنواع الدراجات النارية من صوت عالٍ لا يتناسب مع معايير الراحة العائلية للمنتفعين، قامت البلدية بتطوير فرضة البلاج بمنطقة الشاليهات من خلال تخصيص مواقف للقوارب وإعادة إنشاء المدرجات وفتح المنافذ البحرية للفرضة، وذلك بما يتوافق مع احتياجات المنتفعين ومطالبهم، نظراً لقدم الشبكة الكهربائية للإنارة في منطقة البلاج، فقد قامت البلدية بعدة إجراءات لحل مشكلة الإنارة، فهي تقوم بصيانة الإنارة بشكل مستمر لتقويتها وزيادتها بما يسهم في الحفاظ على سلامة المنتفعين، كما أنها تقوم بإعداد دراسة مع شركة متخصصة لاستبدال خطوط الكهرباء والإنارة.

– يتم التعامل مع طلبات الإضافة للشاليهات وفقاً للقوانين والمعايير المنظمة للمساحة وعدم إغلاق ممرات الشاليهات المجاورة والقوة الكهربائية المسموح بها والنسق الجمالي العام واحترام الجيران والمصلحة العامة، وأن البلدية تتعامل بالمساواة مع جميع تلك الطلبات، سعت البلدية إلى تزويد منطقة الشاليهات بعدد كبير من المظلات والكراسي في أنحاء مختلفة من المنطقة حرصاً على راحة المنتفعين وعائلاتهم، وقد كان ذلك محل إشادة وتقدير من غالبية المنتفعين، وسيتم زيادة عدد هذه المظلات والكراسي حسب الخطة المعدة في هذا الشأن، إن البلدية تشاطر صاحب المقال رأيه وتفضل عدم ممارسة أعمال الصيانة للشاليهات أيام الإجازات الرسمية تفادياً لإزعاج المنتفعين وعائلاتهم، إلا أنها لا تمنع المنتفعين من ذلك بسبب عدم تفرغهم لمتابعة أعمال الصيانة وارتباطهم بأعمالهم وأسرهم في أيام العمل الرسمية.

بلدية المنطقة الجنوبية

ينشد العمل مدرس رياضة في التربية

□ أتقدم إلى وزارة التربية والتعليم لتوظيفي مدرساً لمادة التربية الرياضية، حيث إنني تقدمت بأوراقي للوزارة بتوظيفي مرتين، وإنني بأمسّ الحاجة إلى الوظيفة كوني أعيش مع عائلتي ظروفاً صعبة جداً و والدتي كبيرة في السن ومريضة وأنا لا أقدر أن أعمل لها أي شيء، و ظللت مدة عامين عاطلاً وأنتظر الوظيفة بفارغ الصبر، تعبت ودرست 5 سنوات في جامعة البحرين وكانت ظروفي التي مررت بها صعبة لكني تجاوزتها، وأتمنى أن تصل رسالتي إلى المعنيين في الوزارة ومساعدتي في حل مشكلتي؟

(الاسم والعنوان لدى المحرر)

متقاعد ذو عائلة ينشد الرأفة والعطف من الكهرباء والإسكان

□ هذا واحد من الذين لوعهم الدهر وقسا عليه وأقض مضجعه، واحد من الذين سُرِّحوا من أعمالهم قسراً وقهراً تحت ذريعة التقاعد المبكر على مضض مقابل 200 دينار شهرياً، معيل لثلاثة أبناء بالإضافة إلى زوجته وهو الآن يعمل سائق في إحدى مؤسسات النقل الجماعي براتب زهيد جدا لا يسمن ولا يغني من جوع، يُستقطع من راتبه كالآتي 100 دينار للبنك و40 ديناراً لبنك الإسكان و20 دينار لصندوق التقاعد والمتبقي 40 ديناراً فقط من الراتب الأصلي الذي ذهب جله ضحية المقطوعات الشهرية الملازمة للمواطن حيث ما عاش، قام هذا الرجل بطرق أبوابهم وأسماعهم بالرجاء والتفضل والمخاطبة الشفهية والكتابية لتخفيف عنه أعباء ووزر هذه القروض ولكن دون جدوى!

حتى ساقه وضعه المزري هذا بالتشبث بأذيال الصحافة ومنابرها الحرة، ليبث همه وغمه وشكوته إلى الله ومن ثم إلى المسئولين في مملكتنا بالكاد يُسمع صدى صوته عبر هذه الجريدة! بعدما أعيته كثرة المحاولات وأذله تسويف المسئولين وحشرجة نبرات صوته تبدلت أخيراً التجأ إلى المحطة الأخيرة هذه لتوصيل معاناته وأرزائه إليهم.

يعز على كل مواطن استقام على هذه الأرض الطيبة وشرب من عذب مائها وترعرع في أحضانها وأتخم من خيراتها ونعمها، أن يقرأ ويطرق مسامعه هذه البلايا والمحن وتلويعه بريب المنون وصروفه من مواطن آخر، في منتصف كل شهر كما يقول هذا المواطن يلوذ بأهل الخير والجمعيات والصناديق الخيرية لإكمال مشوار حياة أبنائه وأهل بيته إلى نهاية الشهر لإبعاد شبح المسغبة من على أعتاب منزله، وأردف قائلاً بأن موفد من هيئة الكهرباء جاء هذه الأيام بقصد قطع التيار الكهربائي عن منزله فمنعه وازدجر بعد محاولات عدة واستعطافه والمسئولين الذين أكدواله بأن المبلغ المترتب عليه 500 دينار، وعلى اثر ذلك عليه أن يدفع 50 ديناراً على الأقل في مطلع كل شهر وهو لا يملك هذا المبلغ وظروفه القاسية ألقت بظلالها عليه وعلى موازنته! نتمنى من بنك الإسكان أيضا أن يرأف بحال هذا المواطن العزيز وأن يخصم من راتبه الشهري 20 ديناراً بدلاً من 40، محاولة لدرء الثقل وتخفيف القسط، وهيئة الكهرباء أيضاً مطالبة هي الأخرى بأن تدرس حال كل مواطن أثقلته الديون والقروض وأن تشرع إلى الحل الشافي الذي ينتشل المواطن من براثن الامتهان وذلّ المعيشة.

مصطفى الخوخي

ثقافة سياسية

استطلاعات الرأي العام

□ تطورت استطلاعات الرأي العام تطوراً جذرياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، وارتبط هذا التطور منذ نشأته – منذ ما يزيد عن قرن من الزمان – بالانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية، وقيام الكثير من مراكز استطلاع الرأي لمتابعة تلك الانتخابات، والتطور الفني والمنهجي الذي تم إدخاله لضمان المزيد من الدقة والسرعة في إعلان النتائج، ثم انتشرت تلك المراكز عبر دول العالم الأكثر تطوراً واستقراراً وديمقراطية. وأصبحت عمليات الاستطلاع التي تجريها مثل هذه المراكز عبر العالم تعبر عن مرحلة جديدة من الاهتمام والتأثير.

ويمكن إلقاء الضوء على ثلاث اعتبارات ذات أهمية فيما تتعلق باستطلاعات الرأي العام بالنظر إلى مغزاها والشروط التي يلزم توفرها فيها:

– الحياد والموضوعية والدقة.

– خريطة قياسات الرأي العام في الدولة.

– صدقية استطلاعات الرأي كمؤشر على شعبية عمليات الإصلاح والتنمية.

ذلك أن تحديد القيمة الحقيقية لاستطلاعات الرأي العام تستدعي اتسام تلك الاستطلاعات بالموضوعية، بما تتطلبه من شفافية وتجرد، بالإضافة إلى توخي الدقة قدر الإمكان، بالإضافة إلى ما يتطلبه ذلك من الحياد وعدم الانحياز لفرد أو فكرة، مع مراعاة قواعد الضبط المنهجي والإجرائي، وملاءمة أداة القياس لطبيعة الموضوع وظروف وخصائص مفردات العينة وطرق جمع البيانات والتعريف الواضح والدقيق بالمفاهيم والمتغيرات وطرق البناء الفني للقياس، كذلك سلامة طريقة عرض وقراءة نتائج الاستطلاعات والتغطية الإعلامية لها.

وتشير خريطة قياسات الرأي العام إلى مدى تنوع واستقلالية وجدية المراكز التي تمارس هذه القياسات، فمن الأهمية بمكان أن تحظى تلك المراكز بالصدقية والاستقلال، بحيث لا يطغى على ما تقوم به الطابع التجاري أو التسويقي، أو التحيز لأهداف وقتية أو مصالح محدودة.

وتحفل الدراسات الموضوعية لعمليات الاستطلاع عبر العالم بحالات من التحيز والتناول المغرض، أو محاولات التفتيت والتجزئة بما يخدم «أهداف جماعات ذات مصالح وتطلعات محدودة»، على حساب المصلحة العامة واعتبارات التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية.

ومما يؤكد أهمية ومغزى الاستطلاعات، ما تحظى به من صدقية، لما تعبر عنه من اتجاهات وآراء للمواطنين إزاء عمليات الإصلاح والتنمية في مختلف المجالات، إنها أحد المؤشرات الدالة على مدى تقدير أي نظام سياسي أو اجتماعي لأهمية توجهات ومتطلبات المواطنين كمدخل لاتخاذ القرارات وصناعة السياسات وتوجيهها وتقييم فاعليتها. ويزداد مغزى وأهمية استطلاعات الرأي العام عندما تتأكد طبيعتها الموضوعية والعلمية، وحينما تقف وراءها مراكز وخبراء يمتلكون مناهج وأدوات البحث الملائمة، وعندما تحظى خريطة القياسات في المجتمع بالتنوع والاستقلال والجدية.

لذلك تحظى استطلاعات الرأي العام باهتمام معهد البحرين للتنمية السياسية، سواء في خططه المستقبلية، أو في الأنشطة والبرامج التي يبادر بتنظيمها.

معهد البحرين للتنمية السياسية